

الاستراتيجية الروسية في سورية... نقاط قوتها وضعفها

المصدر: ستراتفور*

ترجمة وإعداد: ليلي زيدان عبد الخالق

رفضت الولايات المتحدة بشخص رئيسها باراك أوباما في تشرين الأول الماضي التدخل الروسي العسكري في سورية، معتبرة أن هذا التدخل يشكل تحدياً صارخاً لقيادة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد صرح أوباما في مقابلة تلفزيونية قائلا: «يكزس السيد بوتين قواته وجيشه بهدف الإرتباط مع حليفه الوحيد في المنطقة بخيط رفيع. والحقيقة أن عقلته هذه إن دلت على شيء، فإنما تدل ببساطة على أن استراتيجيته قد فشلت». ولم يمض شهران حتى كانت الوجود العسكري الروسي يتعمق بشكل أكبر، فكان أن أضاف أوباما مؤكداً أنه «بالنظر إلى حضور أفغانستان الدائم في الذاكرة، فإن التورط في صراع أهلي لا يبدو أنه الهدف الذي يسعى إليه بوتين».

ومن الواضح أن روسيا جهدت في ضخ الكثير من مواردها في هذا الصراع المجنون، وأن واشنطن تتظاهر بأن الخطر الذي تشكله روسيا يكاد لا يُذكر، لكنها تستمر في التقليل من شأن الخطر الذي تشكله روسيا؛ كذلك تفعل سائر القوى التي لم تستطع أن تنأى بنفسها عن الصراع - بالوكالة - الذي يزداد تعقيداً بسبب وجود الجهاديين. تكمن المشكلة في أن الاستراتيجية الروسية تبدو غريبة بعض الشيء بالنسبة للغرب. ففي سورية، لا تدور رحى المعارك لمجرد إغياق حليف طائش على بعض المنظمات، أو بسبب انتاج استراتيجيات بديلة لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية... بل بالنسبة لروسيا، فإن سورية هي أرض الفرض، وساحة للتمرس على سياسة ضبط النفس والصبر وتحديد نقاط القوة والضعف لخصومها، واستغلالها بشكل جيد في إطار مناقشتها مع الغرب.

الواقعية السياسية والنموذج الروسي

يعاني الاقتصاد الروسي من انخفاض أسعار النفط، في الوقت الذي يتكف فيه الصراع على السلطة في الكرملين، ويزداد الاضطرابات الاجتماعية على الصعيد الوطني. ومن جهة أخرى، تقوم الولايات المتحدة بتعزيز خلفائها الأوروبيين على طول امتداد الجهة الغربية لروسيا. لا يوحي هذا المشهد بسجل مثالي بالنسبة إلى زعيم روسي، لكن المعروف عن بوتين قدرته على ممارسة الواقعية السياسية، بكفاءة. فتاريخ موسكو يشهد لها برصيد كبير من الجرأة والحيلة اللتين تستخدمهما في محاولة منها للتعويض عن ضعفها الواضح.

أعطى المؤرخ «جون بيو» الكثير من الجدارة في السياسة الواقعية، لسياسي الماني يغفل كثيرون عن معرفته، وهو «أغسطس فون روشو» الذي أشار إلى تصورات براغماتية وراء طبيعة هذه الفلسفة السياسية. ففي أسس السياسة الواقعية، التي كتب عنها «روشو» خلال منتصف القرن التاسع عشر - أي إبان السنوات المكونة للدولة الألمانية قال: «أن السياسة الواقعية لا تتحرك في مستقبل ضبابي ولكن في المجال الحاضر من الرؤية، لذا، فإنه لا يمكن النظر في مهمتها على أنها تسعى إلى تحقيق المثل العليا بقدر سعيها إلى بلوغ الغايات الملموسة، بل تكفي في بعض الأحيان بالوصول على نتائج جزئية إذا ما تعذر تحقيق نتائج كاملة في الوقت الراهن. وفي نهاية المطاف، فإن الواقعية السياسية تشكل عدواً رئيسياً لجميع أشكال خداع الذات».

من الواضح أن بوتين يطبق نصائح «روشو» في روسيا حول الدولة التي تحكمها السياسات الواقعية. فقد ورثت روسيا الكثير من نقاط الضعف الكامنة، ناهيك عن قدرتها المحدودة على كبح الحزق الغربي نحو مقاطعاتها؛ غير أن موسكو تصالحت بسرعة مع هذه الأوضاع غير المرحة، مقتنعة ما أمكنها الحصول عليه حينما كانت تستعج بالفرصة لذلك.

سورية هي المحور المعاصر للصراع الجيوسياسي، والانتهازي الماهر هو ذلك القادر على خلق الفرص التي يستطيع استغلالها... فمن خلال تمكن روسيا من دعم حصار الموالين في حلب، نجحت أيضاً في لفت انتباه برلين وواشنطن واتقنة دفعة واحدة. وبعد فرار أكثر من 100 ألف سوري من حلب خلال الأسبوعين الماضيين، بدأ إن هذا الرقم مرشحاً للزيادة بشكل كبير في حال النجاح في محاصرة المدينة بأكملها.

أما بالنسبة إلى المستشارية الألمانية أنجلا ميركل، فإن هذا قد يعني موجة أخرى من اللاتجسس من شأنها الدفع نحو تفاقم الأزمة في أوروبا، في ظل تزايد نفوذ القوى السياسية القومية التي تسعى إلى استغلال الخوف والاضطرابات التي تدفع بالمهاجرين إلى المزيد من التعلق، في ظل تصاعد إجراءات سحق هؤلاء بواسطة تدابير التقيف. في حين أن روسيا لا تعدد أي وسيلة تمكنها من تأييد وتضخيم وجهات نظر الدول المحيطة - الرافضة قبول اللاجئين - والتي تخرج يوماً في راس ميركل وغيرها من السياسيين الأوروبيين. لا يمكن لبوتين ووقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، غير أن تدخله العسكري في سورية ساهم - بشكل أو بآخر - في تسبب المزيد من الأكم للمجسد الأوروبي. تمثل هذه الضغوط رافعة مثالية بالنسبة إلى موسكو، تستغلها بنجاح من أجل تقسيم مواقف القارة وربما انتزاع حق الفيتو من داخل الكتلة حول قضايا مختلفة، مثل استمرار العقوبات بحق روسيا والاستجابة لطلب بولندا بإقامة قواعد دائمة على الحدود الشرقية لأوروبا وغيرها.

أما في ما يتعلق بالرئيس الأمريكي باراك أوباما، فإن الحصار على حلب يمثل هجوماً مصعباً من أجهات عدة. فمحاولة روسيا الإسراع في تجزئة أوروبا تقوض تلك الشبكة الحرجة من حلفاء الولايات المتحدة، وتتيح فرصاً لأزمات أكبر بكثير في القارة غير المحصنة ضد الصراع الوحشي. وكما قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري منذ أسبوعين في مؤتمر الأمن في ميونيخ: «نحن في الولايات المتحدة لا نمضي أوقاتنا جالسين على شاطئ بحيرة، نفكر إذا ما كنا فعلاً بمان من كل ما يجري حولنا. نتفهم الولايات المتحدة طبيعة هذا التهديد الوجودي، سواء في السياسة أو على مستوى نسيج الحياة في أوروبا». آذا، يفهم البيت الأبيض جيداً ممكن الخطر في التقاطع بين الأزمة الأوروبية والحرب الأهلية السورية، ويبدو أنه أقل ميلاً إلى تحجيم دور روسيا في هذا الصراع.

ومن المعروف أن روسيا قصفت العديد من مراكز المتمردون الذين تستخدمهم الولايات المتحدة كوكالة على الأرض في معركتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

حتى في نقاط المفاوضات الفاترة، مثل إعلان وقف إطلاق النار الذي انبثق عن المحادثات بين كيري ونظيره الروسي، سيرغي لافروف، في ميونيخ الأسبوع الماضي، حدثت جميع المحاذير الروسية في الاعتبار. وفي الوقت الذي ينتقل فيه كيري بين عوامع العالم من أجل تنظيم محادثات السلام الموكية حول سورية، تواصل روسيا عملياتها العسكرية على الأرض مندعية استهداف «جبهة النصرة» وغيرها من الأهداف المرجحة ضمن قائمتها السوداء. وطالما أن روسيا مصرة على انتهاج سياسة إفساد الأمور، فستستمر الولايات المتحدة حربها ضد الدولة الإسلامية في سورية، ببطء شديد وبشكل محيط للغاية.

التلويح بالورقة الكردية

كذلك، في ما يتعلق بالرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، فإن هجوم قوات النظام المدعومة من الطائرات الروسية في حلب يستدعي حضور مجموعة من



الولايات المتحدة على تمكينها من تحرك عسكري في الشمال السوري. وفي هذا إرسال رسالة تركية إلى واشنطن، مفادها أنه لا يمكن اعتبار الحكومة التركية مجرد مجموعة أخرى أو فصل من الفصائل على أرض المعركة السورية؛ بل هي دولة قومية ذات مصالح وطنية يبدو أنها أصبحت مهددة، وذلك على حد قول نائب رئيس الوزراء التركي بالجين أكوغان، «لا يمكن أن تغلب دور الدفاع في جميع الأوقات، مع علمك أنك قد تكسب المباراة».

لا تعارض الولايات المتحدة التدخل التركي في شمال سورية، طالما يشتمل هذا التدخل على اتخاذ إجراءات أقوى ضد الدولة الإسلامية. لكن تبقى مسألة التعامل مع موسكو. فتركيا، فضلاً عن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ليسوا على وشك اتخاذ خطوة متهورّة في شمال سورية، حيث تعي هذه الدول الثلاث المخاطر المرتبطة بمواجهة روسيا براً وجواً بشكل واضح لا لبس فيه. إن انتشار اللاعبيين في ساحة المعركة أمر لا مفر منه، غير أن مهمة التخفيف من احتمالات المناوشات تقع على عاتق واشنطن فقط.

عودة المفاوضات إلى واشنطن

مع دخول حلب إلى ساحة اللعبة الاستراتيجية، توجب على بوتين الجلوس في انتظار مكالمة هاتفية من واشنطن. ففي 13 شباط الحالي، أعلن البيت الأبيض في وسائل الإعلام أن أوباما اتصل هاتفياً ببوتين، وحثه على إنهاء الحملة الروسية في سورية. يمكن لنا الافتراض أن هذه المحادثة قد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. فروسيا، وبعد كل شيء، خطط لتدخلها العسكري بغية الوصول إلى تحقيق تفاهم مع الولايات المتحدة. وسورية - والحال هذه - هي أحد أوراق المصلحة الاستراتيجية بالنسبة للروس، لكن أهمية سورية تخضع لرغبة روسيا في إبطاء زحف القوات العسكرية الغربية في محيطها السوفييتي السابق. ومع استمرار الأزمة السياسية في أوكرانيا، في ظل وجود حكومة هشّة للغاية في كييف، تنشأ كتلة متماسكة من البلدان في أوروبا الشرقية، تسمى مجموعة فيزيغراد، وتضمّ بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا. تسعى بولندا، على وجه الخصوص، إلى خلق قوة من حلف الشمال الأطلسي في أوروبا الشرقية على الحدود مع روسيا. ومن أجل تحسين فرصها في إقناع حلف شمال الأطلسي بتحصين موقعها، قامت بإرسال طائرات «إف-16» للمشاركة في دعم التحالف الدولي في سورية بهدف إظهار حسن النية. وفي هذه الأثناء، تتواصل المناقشات بين واشنطن وبوخارست من أجل تعزيز انتشار حلف شمال الأطلسي على البحر الأسود، مع استعداد أكبر لدى تركيا للبت في هذه المناقشات، خصوصاً في ظل توتر علاقاتها الحالية مع روسيا.

بإمكان الولايات المتحدة العمل على تصعيد أو تهدئة هذه التدابير اعتماداً على الطريقة التي تريد بها توجيه مفاوضاتها الجارية مع موسكو. كما يمكن للولايات المتحدة أن تؤكد لموسكو أن خطط الناتو في أوروبا سوف تخضع للتحجيم، على الرغم من أن هذه التأكيدات قد تنتج مع قدوم رئيس جديد إلى البيت الأبيض في العام 2017. وقد حاولت الولايات المتحدة أيضاً دفع كييف نحو تقديم تنازلات سياسية بخصوص المناطق الشرقية المتمردة في أوكرانيا، إلا أن حكومة هذا البلد، تبدو متهاكّة وضعيفة بشكل كبير، فضلاً عن أنها لا تمتلك الإرادة السياسية المستقلة من أجل تقديم التنازلات التي قد ترضي موسكو.

بحثاً عن كعب أخيل الروسي

لعبت روسيا بالورقة الكردية بشكل فعال في مواجهة تركيا، لكن من الممكن لموسكو أن تجزّع السمّ الذي صنعتته بنفسها، في نهاية الأمر. ارتفع حجم وانتشار الاحتجاجات الروسية في جميع أنحاء البلاد بشكل كبير خلال العام الماضي بسبب الأزمة الاقتصادية المتفشية، حتى أن الحكومة الروسية شرعت في شن حملات أمنية وقائية ضد جماعات المعارضة والعمال الساخطين والمنظمات غير الحكومية التي قد تستغل من قبل القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار روسيا من الداخل، لكن، سيكون من الصعب على الحكومة القيام بمواجهة مثل هذه الشقوق.

من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في أيلول المقبل، وهي الانتخابات التي سوف تقطع الشكّ باليقين حول إمكانية تطوّر هذا العدد الكبير من الاحتجاجات المتفرقة، إلى تهديد أكثر عمقاً وجديّة في الشوارع. وفي الوقت الذي يهدّد فيه الكرملين بنصب صواريخ في كاليغراف، تضيق قوات الأمن الروسية الحقائق على قوات المعارضة في الإقليم المنعزل على بحر البلطيق بهدف رصد سريع من قبل الكرملين لأي تلميحات بالانفصال.

تتميل نقاط الضعف الرئيسية في روسيا إلى التركز في شمال القوقاز ذات الأغلبية المسلمة، حيث بنى بوتين إرثه هناك على انقراض الحرب الأهلية في الشيشان. ولعدم هذا الإرث، قدم بوتين الدعم إلى الزعيم الشيشاني المتشدد رمضان قديروف الذي يظهر الولاء للرئيس الروسي مع خطاب يتميز بتأثير استقطابي على المعارضة الروسية والقوميين المتشددين والإعضاء الأقوياء في مكتب الأمن الفيدرالي الروسي. ومع ذلك، يمثل قديروف أداة لاحتواء الشيشان، قد لا يكون بوتين راغباً في التضحية بها في الوقت الراهن. ربما يكون التحدي الأكثر صعوبة بالنسبة له، صعود تيار السلفية والنفوذ المحافظ المتشدد في داغستان، حيث تزداد معدلات القمع، في الوقت الذي يستخدم فيه قديروف، وبكل ثقة عدم الاستقرار في داغستان من أجل توسيع سيطرته الإقليمية.

سيكون من الأهمية بمكان مراقبة نقاط الضعف هذه في الأشهر المقبلة بينما تنتقل روسيا بين المرفعات والمنخفضات في التفاوض مع واشنطن واتقنة وبرلين ودول الخليج. وفي الوقت عينه، سيكون من الخطأ ببساطة افتراض أن تلك الاضطرابات في روسيا ستتضمّن عضواً إلى المرحلة التي تطغى فيها على اهتمامات الحكومة الروسية وتدفعها نحو تخفيض الأنشطة العسكرية في الخارج. تمتلك روسيا مقدرة عالية على التحلّ الأكم الاقتصادي مقارنة بمعظم الدول، فضلاً عن أن قرار مواصلة العمليات في أماكن مثل سورية وأوكرانيا يعتمد على ما هو أكثر بكثير من الاعتبارات المالية.

اعرف عدوك

في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة باحتساب تحركاتها المقبلة، يتوجب عليها أن تفهم بشكل جيد طبقات الاستراتيجية الروسية وتجنّب السقوط في أسر الأوصاف التبسيطية. من السهل اعتبار بوتين مارساً للبلطجة والفتوة، لكنه يدرك جيداً حدود القوة الغاشمة، والأهم من ذلك، أنه يدرك حدود أعدائه في استخدام القوة في مواجهته. وينعكس هذا في حبه لرياضة الجودو الذي أكترها ما يصفه على أنه فلسفة وأسلوب حياة. وكما يقول بوتين، فإن الجودو يعلمنا أن الخصم الذي يبدو ضعيفاً قد لا يكون قادراً فقط على إبداء مقاومة قوية، بل قد يفوز في النهاية فيما لو قرّر خصمه الاسترخاء والنظر إلى الانتصار على أنه قد صار مضموناً. وبالعودة إلى تشرين الأول، فإن البيت الأبيض وغيره قد سخروا من الروس، إلا أنهم لم ينجحوا في استيعاب درس أفغانستان متوقعين أن الركود الاقتصادي والحرب الأهلية الكثيفة الاستهلاك للموارد سوف تلدغان روسيا سريعاً. ربما يأتي هذا اليوم في وقت ما، لكن على الغرب أن يقوم بما هو أبعد من مجرد الانتظار.

هناك قدر كبير من المرونة بخصوص ما يمكن أن تحقّقه الاستراتيجية الروسية في التفاعل مع الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ «الدولة الإسلامية - داعش»، والأزمة الأوروبية ومعركة تركيا الوجودية مع الأكراد. أنفج بوتين بالفعل قدراً كبيراً من الوقت والطاقة والموارد في إقامة هذه المرحلة من المفاوضات مع الولايات المتحدة، لكنه أيضاً لن يكون مخدوعاً من قبل فكرة تمكّنه من تحقيق كامل أهدافه الجيوسياسية. فالواقعية السياسية التي ينتهجها الكرملين لا تمنع في الاكتفاء بتحقيق بعض النتائج الجزئية، ويمكن أن تظهر تلك النتائج نفسها على ساحة المعركة السورية، أو في شرق أوكرانيا أو قد لا تظهر على الإطلاق في حال فشل المفاوضات. أما في الحالة الأخيرة، فإن المرحلة المقبلة من الأزمة ستتمدّ آثارها لتشمل إلى ما هو أبعد من المدينة المحاصرة في حلب.

*مركز دراسات استراتيجي وأمني أميركي، يعدّ أحد أهمّ المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع الاستخبارات، يعلن على الملأ طبيعة عمله التجسسي، ويبيّن أحد أبرز وجوه تخصصه القطاعات الأميركية الحكومية.

